أخبار قصيرة

الكونغو تنضم لمستوردي الجرارات الزراعية الإيرانية

أكدت مستشارة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، امیناتاكاسا، على رغبة بلادها في استيراد جرارات زراعية ايرانية الصنع، داعية الى تأسيس خط إنتاج لهذا المنتج الايراني داخل الكونغو.جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قامت بها مستشارة الرئيس الكونغوي، الثلاثاء، لمجمع تصنيع الجرارات الزراعية في مدينة تبريز مركز محافظة آذربايجان الشرقية (شمال غرب ايران).وأوضحت كاسا، إن تدشين خط إنتاج الجرارات الزراعية بالتعاون مع الجانب الايراني، إذ يساعد على رفع حاجة الكونغو الى هذا المنتج، يساهم في توفير فرص العمل لآلاف الشبان في البلاد أيضاً. وأضافت: انه بتوقيع وثيقة التعاون بين مجمع تصنيع الجرارت الزراعية في ايران، ستتاح الظروف لتعزيز حركة التقدم والازدهار في دولة الكونغو الديمقراطية وحل المشاكل التي تعيق هذا المسار.

باكستان تؤكد ضرورة إنشاء أسواق حدودية مع إيران

أعرب وزير الدولة لشؤون الطاقة الباكستاني، محمد هاشم خان نوت زي، عن تقديره لجهود الجمهورية الإسلامية الإيرانية في توسيع التعاون الثنائي، وطالب بالإسراع في إنشاء أسواق حدودية أخرى بين إيران وباكستان.وناقش نوت زي آخر التطورات المتعلقة بالعلاقات الثنائية، بما في ذلك العلاقات التجارية بين المحافظات الإيرانية والباكستان المتجاورة، وذلك في اجتماع مع القنصل العام الإيراني حسن درويش وند في كويتا، عاصمة إقليم بلوشستان الباكستاني.وثمن زيادة صادرات إيران من الكهرباء إلى باكستان في إطار مشروع بولان-غبد والتشغيل الرسمي للسوق الحدودي الأول للبلدين عند نقطة بيشين-مند، وكذلك جهود إيران في تعزيز التعاون الثنائي مع باكستان.

نحو ١/٥ مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء في البلاد

يتم حالياً بناء مليون و٤٦٨ ألفاً و٤٠٠ وحدة سكنية في إطار النهضة الوطنية للإسكان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.ووفقاً لأحدث المعلومات الصادرة عن وزارة الطرق والتنمية الحضرية، يتم في الوقت الحاضر بناء مليون و٤٦٨ ألفاً و٤٠٠ وحدة سكنية بناء على ما وعد رئيس الجمهورية المواطنين في مجال السكن.ووفقاً لقانون القفزة في إنتاج وتوفير المساكن، فان البناء السنوي لمليون وحدة سكنية من أجل تلبية متطلبات السوق للمتقدمين المؤهلين هو مسؤولية الحكومة، ويجب على الجهاز التنفيذي في البلاد توفير هذه الوحدات السكنية بتمويل من النظام المصرفي. وبناء على ذلك، بدأت الحكومة الثالثة عشرة نشاطها بوعد بناء مليون وحدة سكنية، والآن هنالك ما يقرب من ١/٥ مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء.

عبر الكويت والبصرة..

ترحيب سعودي بالربط السككي مع إيران

الوفاق/ وكالات

نقلت صحيفة "الجريدة" الكويتية، عن كبير مراسلي صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية في شؤون الشرق الأوسط جورج مالبرونو، أن السعودية ترحب بربط السكك الحديد بإيران.

ونقل مالبرونو، في تغريدة، عن رجل أعمال سعودي: أن الرياض تدرس الربط السككي مع إيران عبر الكويت والبصرة. وخلال زيارة محمد بن سلمان الأخيرة إلى فرنسا وعلى هامش منتدى الاستثمار الفرنسي - السعودي في باريس، كان هناك حديث عن هذا الخط الحديدي الذي سيمر عبر الكويت والبصرة.

وبغض النظر عن صحة هذه الأخبار والرغبة والإرادة السياسية للجهات الفاعلة المشاركة في هذا المشروع، يجب بداية تحليل البنية التحتية الحالية في هذه البلدان الأربعة حتى يمكن مناقشة عن هذه الأخبار من منظور أفضل.

سكة حديد شلمجة - البصرة

هناك بعض الملاحظات فيما يتعلق بالتنفيذ الناجح لخط سكة حديد شلمجة - البصرة بطول ٣٦ كم. أولاً، وفقاً للاتفاق، يجب إزالة الألغام المزروعة خلال الحرب المفروضة (الحرب الإيرانية-العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨) على مسار هذا الخط من قبل إيران، مما يبطئ تقدم المشروع ويفرض تكلفة جديدة على إيران. ثانياً، ورد في بيان وزارة النقل العراقية بوضوح أن خط سكة الحديد المذكورة مخصصة فقط لنقل الركاب، ولا يمكن استخدامها لنقل البضائع.

دليل الجانب العراقي هو أن موانئ إيران بعيدة عن هذا الطريق. ثالثاً، إن وجود إرادة سياسية قطعية من الجانب العراقي (مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الإقليمية ومجمل العلاقات الإيرانية - السعودية وحالة العلاقات الإيرانية - الأمريكية) ضروري جداً لإكمال هذا المشروع.

يمكن القول أنه حتى في حالة خط سكة حديد شلمجة-البصرة حسب الجدول الزمني المعروض، على الأقل في المدى المتوسط، لا توجد مؤشرات حول نقل البضائع عبر هذا المسار، وأنه لن يكون من الممكن نقل البضائع من إيران إلى السعودية عبر خطوط السكك الحديد.

في الواقع، إن طبيعة نقل الركاب من شلمجة - البصرة عبر السكة الحديد استبعد إمكانية تصدير البضائع من الدول العربية -التي قد تكون مرتبطة ببعضها البعض عبر خطوط السكك الحديد- عبر إيران إلى آسيا الوسطى والقوقاز ثم أوروبا. من المهم الإشارة إلى أن شبكة السكك الحديد العامة لدول مجلس تعاون الخليج الفارسي، والتي تبدأ من عمان وتنتهي في الأردن، تمتلك إمكانية الاتصال بالعراق ثم إيران.

كما أن مشروع الطريق العملاق الذي تبلغ تكلفته ١٧ مليار دولار و ١٢٠ كم يعد من أهم مشاريع البنية التحتية للحكومة العراقية، والغرض منه إنشاء ممر بضائع وتجارة بين الخليج الفارسي وأوروبا، ومشاركة إيران في استكمال هذا المشروع قابل للتشغيل من خلال ربط خطوط السكك الحديد الإيرانية بالطرق الرئيسية لهذا المشروع.

ربط سككي عراقي-كويتي-سعودي

القضية التالية في مشروع خط السكك الحديد من إيران إلى السعودية هو ربط الدول الثلاث: العراق والكويت والسعودية. في الاجتماع الاقتصادي المشترك بين السعودية والعراق، تم اقتراح مشاريع مهمة للغاية على بغداد من قبل الجانب السعودي، أحدها إنشاء خط سكة حديد مشترك بين البلدين، يبدأ من شواطئ البحر الأحمر ويمتد إلى أراضي العراق.

بمعنى آخر، لا يوجد ربط عبر خطوط السكك الحديد بين العراق والسعودية. يبدو أن الكويت حريصة جداً على ربط العراق بالسكك الحديد. لأنه بحسب خبر صحيفة "الجريدة"، أعلنت حكومة الكويت موافقة هذا البلد مع السعودية بشأن مشروع الربط السككي بين البلدين لنقل البضائع والركاب؛ لكن الجانب العراقي لا يزال لديه بعض الملاحظات في هذا المجال بسبب التأثير السلبي المحتمل لربط السكك الحديد بالكويت على مشروع الفاو الكبير وطريق التنمية.

لابد من القول أنه في الوقت الحالي، حتى لو كانت هناك إرادة سياسية، لا يوجد احتمال لربط سكك حديد بين العراق والكويت على الأقل، وهذا ما أبقى المشروع بأكمله في حالة من الغموض. يرغب العراق أيضاً بأن يكون طريق عبور الطاقة الوحيد من الخليج الفارسي إلى أوروبا عبر طريق العراق وتركيا واستبعاد الجهات الفاعلة الأخرى. قضية يمكن أن تؤثر على قيمة ممر "الشمال – الجنوب".

حالة غموض لدى المستثمرين

النقطة التالية هي حالة الغموض لدى المستثمرين ومقدار الائتمان المطلوب لهذه الخطة. بالطبع أن الخبر الرئيسي تم اقتراحه من قبل صحفي؛ ولكن إذا كانت الأخبار صحيحة وكانت هناك إرادة سياسية بين الدول الأربع، فلا يزال من غير الواضح كيف وفي أي إطار زمني وبأي تكلفة سيتم الانتهاء من هذا المشروع.

في هذا السياق، يجب الإشارة إلى أن الربط السككي وإمكانية إنشاء مسار بين دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وحتى تركيا مع البلدان الواقعة جنوب الخليج الفارسي عبر الأراضي الإيرانية، لا يجلب فقط فوائد إقتصادية لإيران، بل ستصبح إيران عملياً مساراً آمناً وسريعاً للتجارة والسفر ونقل البضائع

إحياء العلاقات بين طهران والرياض باعتباره القوة الدافعة الرئيسية وراء نشر أخبار هذا المشروع. وإذا استمر الاتجاه الحالي، فيبدو أنه من أجل الاستفادة القصوى من الإمكانات الاقتصادية لإحياء العلاقات الإيرانية - السعودية، من الضروري أن يوضع "تحويل مشروع إحياء العلاقات إلى عملية تطوير العلاقات في المجال الاقتصادي والبنية التحتية" على جدول أعمال الطرفين.

الربط السككي وإمكانية إنشاء مسار بين دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وحتى تركيا مع البلدان الواقعة جنوب الخليج الفارسي عبر الأراضي الإيرانية، لا يجلب فقط فوائد اقتصادية إلى إيران، بل على المدى المتوسط والطويل، ستصبح إيران عملياً مساراً آمناً وسريعاً للتجارة والسفر ونقل البضائع.

إن أي إجراء تتخذه إيران في التعامل مع الحالات المذكورة يجب أن يأخذ بالاعتبار مراعاة الدور النشط للبلاد في طرق الاتصال الإقليمية وخارج الإقليمية، بحيث تؤدي تكلفة تجاوز إيران وفرض التخلف وعدم التنمية إلى منع المنافسين من القيام بإجراءاتهم. إستكمال ممر الشمال - الجنوب بمركزية الهند وروسيا، ولعب دور فعال في خطط الصين الطموحة، والآن الربط السككي مع السعودية والدول العربية الأخرى في المنطقة، سيزيد من الثقل الجيوسياسي لإيران، وحتى لو أصبح مضيق هرمز أقل أهمية لمنافسي إيران الإقليميين وإيجادهم بديلاً مناسباً وآمناً لمضيق هرمز، يمكن لإيران استخدام أدواتها الأخرى في التجارة العالمية والإقليمية.

لذلك، فان الإجراءات المضادة للممارسات المعادية لإيران هو ربط أكبر قدر ممكن في مجال الاقتصاد والبنية التحتية للاتصالات بين إيران والدول المجاورة. يمكن لإيران أيضاً متابعة خطة أكبر مقابل ربط سكك حديد بالكويت والسعودية، وهي خط سكة حديد إلى سوريا.

وهذا يعني أنه يجب التخطيط لسلسلة من مشاريع السكك الحديد بين إيران والسعودية بحضور الدول العربية، الأمر الذي سيربط إيران بسوريا وسيتم تشغيل الطريق من إيران إلى السعودية. ومن أجل تنفيذ كل هذه الأمور، فان الإرادة السياسية لقادة الدول ووجود جو خال من التوتر بينهم أمر ضروري أكثر من أي عامل آخر.

خلال ٣ أشهر

١٢/٥ مليار دولار.. حجم التجارة الخارجية الإيرانية

أشار المدير العام للجمارك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الى أن التجارة بين ايران والصين بلغت ٣٠ مليار دولار في العام الماضي، وقال: إن حجم التجارة الخارجية الايرانية من السلع غير النفطية بلغ ١٢/٥ مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الايراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس).

وقال محمد رضواني فر، الثلاثاء، في تصريح له بهذا الصدد: إن الصادرات الإيرانية غير النفطية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بلغت ٣٥/٥ مليون طن بقيمة ١٢/٥ مليار دولار؛ بالطبع، كان هذا التصدير باستثناء النفط الخام وزيت الوقود والكيروسين وتجارة الأمتعة.

وأوضح أنه في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، نمت واردات إيران بنسبة ١ ٪ من حيث الوزن و٥/٩ ٪ من حيث القيمة. وتابع: تم استيراد ٨/٦ مليون طن من البضائع بقيمة ١٤ مليار دولار هذا الربيع.

وقال رضواني فر: نمت تجارتنا غير النفطية بنسبة ٢٤/٤٢ ٪ من حيث الوزن وانخفضت بنسبة ٨/٨٤ ٪ من حيث القيمة في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

الوجهات الخمس الأولى

وقال مدير عام الجمارك: بحسب تقارير رسمية، كانت الصين والعراق وتركيا والإمارات والهند أول خمس وجهات لتصدير البضائع الإيرانية، وبلغت الصادرات الإيرانية إلى الصين هذا الربيع ٣/٥ مليار دولار، وإلى العراق ٢/٣ مليار دولار، وإلى تركيا ١/٧ مليار دولار، والإمارات ١/٣ مليار دولار، وإلى الهند ٤٨٩ مليون دولار.

وأضاف رضواني فر: إن أول ٥ دول منشأ لواردات إيران في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي تشمل الإمارات ¼ مليار دولار، والصين ٤ مليارات دولار، وتركيا ١/٥ مليار دولار، وألمانيا ٥٤٨ مليون دولار، والهند ٥٠١ مليون دولار.

تصدير ٣/٥ مليار دولار للصين

وقال مدير عام الجمارك: في ربيع هذا العام بلغت صادرات إيران للصين حوالي ١١/٥ مليون طن بقيمة ٣ مليارات و٥٣٩ مليوناً و٩١٧ ألف دولار. وصرح نائب وزير الاقتصاد والمالية بأن واردات إيران من الصين في الربع الأول من العام الجاري بلغت ١/١ مليون طن بقيمة ٤ مليارات و٣٦ مليوناً و٨٤ ألف دولار. وأضاف: سجلت صادرات إيران للصين في العام الماضي ٣١/١ مليون طن بقيمة ١٤ ملياراً و٥٨٣ مليوناً و٨٩٦ ألف دولار. وتابع: في العام الماضي، بلغت واردات إيران من الصين ٤/٤ مليون طن بقيمة ١٥ ملياراً و٧٤٣ مليوناً و ٧٠٠ ألف دولار. وبحسب مدير عام الجمارك، بلغ إجمالي التجارة بين إيران والصين ٣٠ مليار دولار في العام الماضي، وهو ما يعادل ٢٦ ٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأضاف رضواني فر: تشمل الصادرات الإيرانية الرئيسية إلى الصين: البروبان المسال، والبيوتان المسال، والميثانول، وخام الحديد المضغوط، ومركز الحديد، ومنتجات البولي إيثيلين، ومنتجات الحديد شبه المصنعة، وسبائك الحديد، والفولاذ غير المسبوك، والإيثيلين جلايكول. وتابع: كما تضمنت أهم البضائع التي استوردتها إيران من الصين العام الماضي أجزاء منفصلة لإنتاج السيارات وأجزاء جرارات الطرق لأنصاف المقطورات وعلب التروس الأوتوماتيكية والمحركات المكبسية.

محادثات إيجابية لتطوير العلاقات التجارية الإيرانية-الأذربيجانية

صرح وزير الطرق والتنمية الحضرية الايراني، مهرداد بذرباش، بأن محادثات جيدة للغاية جرت في اجتماع التعاون الاقتصادي المشترك بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية أذربيجان في سياق تأكيدات الحكومة ورئيس الجمهورية على تحسين ورفع مستوى العلاقات الثنائية.

وقال بذرباش، مساء الإثنين، في ختام اجتماع التعاون الاقتصادي المشترك بين إيران وجمهورية أذربيجان في مدينة آستارا الساحلية في محافظة كيلان (شمال ايران): إن زيادة قدرة العبور اليومية على الحدود في كل من بيله سوار وآستاراكانت من بين الأمور التي تم الاتفاق عليها، وهذا بالتأكيد سيسهل الأمور على حدود البلدين.

وفي إشارة إلى الحادث المؤسف الذي وقع في السفارة الأذربيجانية بطهران العام الماضي وأدى إلى فتور في العلاقات الثنائية، قال: لدينا حدود مشتركة طويلة مع أذربيجان وحدود تجارية واسعة وشبكة نقل كبيرة عبر الممرات؛ بالإضافة إلى ذلك، لدينا العديد من الخطط لممر "الشمال – الجنوب" مع أذربيجان، وهناك حاجة لتوسيع العلاقات أكثر فأكثر، وتؤكد الحكومة الإيرانية ورئيس الجمهورية شخصياً على تطوير هذه العلاقات.

وأشار بذرباش إلى أن اجتماع اليوم أسفر عن نتائج قيمة، وقال: تم الانتهاء من جسر آستاراجاي الحدودي، وبالتالي تقرر تجهيز المعبر الحدودي بأنظمة الجمارك وحرس الحدود في أسرع وقت ممكن، وسيقوم زملاؤنا في الجمارك وحرس الحدود بالتمركز هناك. وأضاف: في غضون الأشهر الأربعة المقبلة، من المفترض أن نكون قادرين على تشغيل هذا المعبر الحدودي الجديد، والذي يوفر قدرة جيدة للغاية لنقل وحركة الشاحنات التجارية من كلا الجانبين. وتابع: تقرر أيضاً أن تكون الأسواق الحدودية المشتركة، والتي تعد من القدرات الرئيسية لتطوير التجارة مع الدول المجاورة، أكثر نشاطاً وسنشهد إزدهار هذه الأسواق على الجانبين الايراني والأذربيجاني.

وقال وزير الطرق والتنمية الحضرية، في إشارة إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن سدي خداآفرين وأردوباد: في قضية سد خداآفرين، وفي ضوء المفاوضات التي جرت في مجال حصة استهلاك المياه، وكذلك بناء محطات توليد الطاقة وتركيب معدات محطة توليد الكهرباء، والتي تأخرت بسبب خلافات في الرأي، فقد تقرر تحديد مصيرها خلال الشهرين المقبلين.

وأشار بذرباش إلى أن الجانب الأذربيجاني استثمر في قضية سد أردوباد؛ لكن الجانب الإيراني تأخر بسبب بعض القضايا البيئية وهذا صحيح إلى حد ما، وأضاف: في هذا الاجتماع، تقرر أنه خلال الشهر المقبل يتم الإعلان عن رأي منظمة حماية البيئة في بلدنا ومحاولة إزالة العقبات. وأوضح انه في مجال الطاقة، عقدت اتفاقيات جيدة في موضوع حقل ألبرز النفطي ومبادلة الغاز، وتقرر إعلان رأيهم عاجلاً.